نحو مقاربات جديدة في الإصلاح الاقتصادي

أ. معيزي جزيرة + أ. بوقموم محمد
جامعة قالمة

الملخص

منذ الثمانينات سعت البلدان النامية والعربية على حد سواء إلى توطيد علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية كأحد الخطوات الأساسية لدعم جهودها الإنمائية و الإصلاحية هذه الأخيرة التي تزايدت وتيرتها خلال عقد التسعينات أين شهدت تبني استراتيجيات للإقلال من الفقر.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية والنامية و أثاره على التنمية البشرية في محاولة لتقييم مدى فعاليته في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، التنمية البشرية، الفقر، الفقر البشري.

Abstract

Since the 1980's, economic reforms became the dominant feature of the development strategies in developing and Arab countries, and it increased in the 1990's to reduce poverty.

This article would spotlight on role of economic reform programs and its relation with human development in assay to evaluation their effectiveness in the treatment of economic problems.

Key words: economic reforms, human development, poverty and human poverty.

مقدمة

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعه من تغيرات على أكثر من صعيد أضحت سياسات الإصلاح الاقتصادي السمة الغالبة على جهود واستراتيجيات التنمية الدولية، ومنهج ضروري لإعادة تأهيل اقتصاديات الدول النامية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي لاستفادة من الفرص والمزايا التي تحققها العولمة. ومما لا شك فيه أن الدعوى للإصلاح الاقتصادي بقيادة الثنائية المالية الدولية قد جاءت على خلفية الركود الاقتصادي الذي عرفته الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات، والذي أثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي وإحداث تغييرات في نمط التمويل الدولي خاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية ،هذه الأخيرة تركت بصماتها على النظام المالي الدولي، بحيث أدت إلى تقليص كبير في حجم القروض التجارية والرسمية والمساعدات الإنمائية، وجعلها تخضع لمشروطية المؤسسات المالية الدولية، وأصبحت هذه البرامج تفرض على الدول عند الحاجة للاقتراض أو عند إلغاء الديون أو الجدولة.

هذا هو حال الاقتصاديات النامية والعربية الذي جعل من سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا لما تراه الثنائية الدولية نموذج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وزيادة معدلات النمو اقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه الدول، فأضحت بذلك المعالم الهيكلية لهذه الاقتصاديات تعكس كل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية.

مشكلة الدراسة

انطلاقا مما سبق ظهرت الحاجة إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه البرامج ومدى فعاليتها في علاج الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية والعربية وذلك من خلال طرح التساؤل التالي: **في ظل عدم الرضا عن المحتوى التنموي لسياسات وفاق واشنطن، هل من مقاربات جديدة للإصلاح الاقتصادي؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الدافع إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومدى فعاليتها في الدول النامية؟
- هل يمكن اخذ برامج التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي كإستراتيجية حقيقية للتنمية؟

- في ضوء النتائج المخيبة للآمال فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وتفاقم المشكلات الاجتماعية، هل من مقاربات جديدة للإصلاح الاقتصادي؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية اختيار الموضوع للدراسة باعتبار أن:

- برامج الإصلاح الاقتصادي أضحت من الأطروحات الهامة في مجال التنمية الأمر الذي جعل منها محور اهتمام متخذي القرار وواضعي السياسات.
- تثير سياسات الإصلاح الاقتصادي الكثير من الجدل بين الباحثين و المختصين سواء من حيث مدى ملائمة أو تكامل حزمة هذه السياسات الليبرالية أو من حيث قدرتها على تحقيق الأهداف والآمال المزمع تحقيقها.

أهداف الدراسة

يأمل الباحثان من خلال هذه الدراسة حصر جملة من الأهداف تتمثل في:

- توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالإصلاح الاقتصادي.
- رصد النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية
- عرض رؤى بديلة للإصلاح الاقتصادي للتخفيف من وطأة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- الإصلاح الاقتصادي نموذج تنموي ينبغي أن لا يتم بمعزل عن إصلاحات سياسية وإدارية
- تبني الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.
- نموذج التنمية المعتمدة على الذات هو النموذج التنموي البديل لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المحور الأول: الإصلاح الاقتصادي: دراسة في المفهوم والاستراتيجيا

يعيش العالم تحولات جذرية منذ نهاية الحرب الباردة وسيادة النظام الليبرالي ،فالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلبان إجراءات وإصلاحات اقتصادية تفرضها المؤسسات المالية الدولية التي ترفع شعار الحرية الاقتصادية مضمون مدرسة اقتصاد السوق.

ويقاس نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بمدى القدرة على تحقيق أهدافها، التي مهما بلغت درجة كفاءتها في المجال الاقتصادي فهي مهددة بالفشل إن لم تحقق النمو المتوازن بين التقدم الاقتصادي والرفاهية لجميع الفئات الاجتماعية.

1. الملامح التاريخية لميلاد سياسات وفاق واشنطن

إن تحديد معالم اللحظة التاريخية التي انبثقت عنها سياسات وفاق واشنطن، لن تتأتى إلا من خلال دراسة مستفيضة لخريطة العالم الاقتصادية والسياسية كما بدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي ستحدد الأسباب المؤدية إلى انبثاق سياسات وفاق واشنطن والقوى الفاعلة في رسمها.

1.1.الظروف التاريخية

في ضوء التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي و التي أثرت بصورة واضحة على مساره سيما في مجال تحديد الرؤى الدولية للتنمية و التوجه نحو خيار التنمية المحكوم بسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، الذي تزامن مع ما خلفته فترة السبعينات من:

- التخلي عن نظام بريتن وودز بسبب مشكل السيولة الدولية وعجز (وم أ)على توفير الدولارات بشكل مستمر يحافظ على استقرارها وثقة المتعاملين معها، وكان في النهاية تعويم العملات والانتقال إلى سعر الصرف المعوم وما رافقه من تغيرات شديدة في سعر العملات ودخول الدول المتقدمة في فوضى نقدية في ظل تراجع أهمية الدولار[1].
- أزمة الركود التضخمي التي تعددت أسبابها وجعلت الفكر الكينزي عاجزا عن تقديم الحلول الناجعة أمام الارتفاع اللولبي لمعدلات البطالة والتضخم.
- انفجار أزمة الديون الخارجية في الدول النامية ووصولها مستويات ضخمة في ظل تزايد الحاجات التمويلية لهذه الدول التي عمقت من حدتها الصدمات البترولية والتضخم.

إزاء هذه الظروف ظهر الفكر الليبرالي الجديد محاولا إنقاذ الرأسمالية من أزمتها بتقديم مقترحات عديدة تمحورت في العودة إلى مبادئ اقتصاد السوق الحر، الاحتكام لمعايير الكفاءة والفعالية في الأداء الاقتصادي، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ضمن مرجعية فكرية أساسها أن اقتصاد السوق هو الأكثر قدرة على تصحيح نفسه بنفسه وعلى تجاوز الاختلالات الهيكلية دون الحاجة إلى تدخل قوى أخرى خارج نطاق السوق [2].

وقد تعزز نجاح هذا الفكر الليبرالي بصعود ريغان وتاتشر سدة الحكم سنوات الثمانينات وفشل نماذج التنمية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، ودول أوربا الشرقية وباقي الدول النامية، وخلال هذه المرحلة بدأت المؤسسات المالية الدولية تتوجه لوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي يعمم على البلدان النامية ويرسم لها الطريق لتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاد السوق الحر كأحد الشروط الأساسية لجدولة ديونها وقد توج هذا البرنامج بصدور **وفاق واشنطن** سنة 1989 بين ثلاث أطراف هي البنك وصندوق النقد الدوليين، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

2. المحتوى التنموي لسياسات وفاق واشنطن وتعديله

منذ الثمانينات هيمنت سياسات الإصلاح الاقتصادي على عملية تحديد الرؤى و التوجهات التنموية في الدول النامية، وقد أخذت هذه السياسات مقاربات عرفت بسياسات وفاق واشنطن تضمنت عشر وصايا[1] تم إقرارها من طرف حكومة (وم أ) وصندوق النقد و البنك الدوليين، وحسب هذا الأخير يعرف البلد الذي يتبع سياسات غير مستقرة بالبلد الذي يتميز بارتفاع معدلات التضخم، واختلال كبير في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى النظام التجاري المنغلق. وعموما تدور سياسات وفاق واشنطن حول ثلاث مداخل أساسية هي[3]:

- تحرير التجارة و تهيئة المناخ أمام الاستثمار الأجنبي .
- إعطاء الأهمية الكافية للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية و العمل على خصخصة القطاع العام.

---

[1] تتضمن الوصايا العشر لسياسات وفاق واشنطن: .سياسات الترشيد المالي الموجهة نحو تقليص عجز الموازنة وتخفيض الإنفاق العام وتشجيع الدول الانسحاب منها.2.إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.3.الإصلاح الضريبي.4. إصلاح نظام الصرف.5. تأمين حقوق الملكية.6.دمقرطة المؤسسات السياسية وتفكيك البيروقراطية الإدارية.7. تحرير التجارة الخارجية.8.خوصصة القطاع العام.9.تشجيع الاستثمار الأجنبي.10.التحرير المالي.

- تقليص دور الحكومة والعمل على انسحابها التدريجي من مجالات الإنتاج، الاستثمار و اقتصار دورها على توفير المناخ القانوني لجلب الاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

1.2. مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يشير الإصلاح الاقتصادي في معناه الواسع إلى مجموع السياسات التي تتخذها الحكومة من أجل زيادة قدرة وكفاءة الاقتصاد الوطني، أما في معناه الضيق فيشمل مجموع الإجراءات و السياسات المحددة التي تطبقها الحكومة لفترة زمنية محددة لعلاج بعض الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي وتهيئة المناخ لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في إطار التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك وصندوق النقد الدوليين[4].

أما عبد المجيد قدي فيرى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي عبارة عن الإجراءات والأدوات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق)، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق أو الاتساع تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة.[5]

2.2.الأهداف الجوهرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي[6]

وتتمثل في:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بإنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي.
- الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي، بحيث تكون الزيادة في معدلات النمو أكبر من الزيادة في معدل نمو السكاني، ليرتفع معدل الدخل السنوي للفرد.
- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتقليل عجز الموازنة العامة، وفجوة الموارد بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي.
- الكفاءة في استخدام موارد الصندوق، وحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.

في ضوء هذه الأهداف صيغت برامج الإصلاح الاقتصادي كنموذج يفرض أسلوب النمو الرأسمالي وتعديل الهياكل الاقتصادية في الدول النامية، بما يسهل السيطرة على متخذي القرار الاقتصادي، ويعز التكامل والتبعية في ظل نظام اقتصادي و تجاري عالمي تحكمه علاقات تبادل غير متكافئة تتضمن انفتاح موسع من جانب الدول النامية وهيمنة شديدة من جانب الدول المتقدمة.

3.2. مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي[7]

تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة من مكونين أساسيين، أولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي، وتركز على إدارة الطلب بإتباع سياسات مالية ونقدية، وسياسات سعر الصرف وسياسات الأجور والأسعار قصد معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

أما المكون الثاني فيعرف باسم التعديل الهيكلي ويختص بها البنك الدولي ،و يركز على تصحيح هيكل الإنتاج و إدارة جانب العرض من خلال تحرير التجارة الدولية وتحرير

الاستثمار وأسواق العمل ورأس المال، فضلا على إتباع سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية من أجل زيادة الصادرات على النحو الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل برامج الإصلاح الاقتصادي

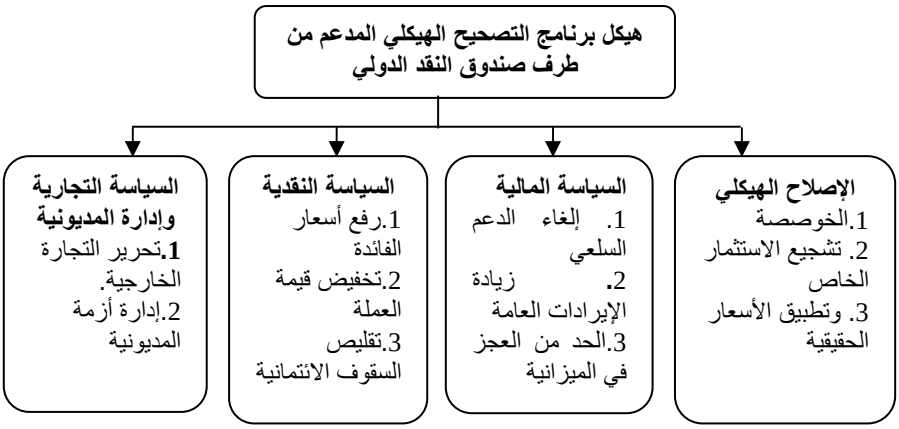

المصدر: عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحوث الندوة الفكرية حول: الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص78.

4.2. الأجيال المتعاقبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي

إن الحديث عن برامج الإصلاح الاقتصادي يقودنا إلى الحديث عن نقطة محورية تدور حولها هذه البرامج تمثلت أساسا في نظام الشرطية الاقتصادية والمالية التي تعود إلى الخمسينات من القرن الماضي، ودخلت ضمن إطار صندوق النقد الدولي سنة 1969 ، لتصبح سارية المفعول منذ الثمانينات على جل الدول النامية.

أما في الوقت الراهن فقد تعدت إلى الشرطية السياسية بحيث بدأت المؤسسات المالية الدولية تهتم بحسن سير مؤسسات الدولة المقترضة وذلك لإبطال الاتهامات الموجهة لصندوق النقد الدولي والمتعلقة بتأييده للحكومات الفاسدة.

وعموما فقد عرفت برامج الإصلاح الاقتصادي ثلاثة أجيال متتالية، فبالنسبة للجيل الأول من الإصلاحات ركز على إرساء قواعد السوق ودعم القطاع الخاص، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، بحيث شكلت الوصايا العشر لوفاق واشنطن المقدمة من طرف الاقتصادي الأمريكي **John williamson** الجيل الأول للإصلاحات، وعلى ضوء موجة الانتقادات الموجهة لهذا الجيل جراء محدودية آفاقه التنموية و إهماله للجوانب الاجتماعية و المؤسساتية، ظهر الجيل الثاني ليحاول تدارك نقائص الجيل السابق مركزا على محاربة الفقر، والاهتمام بالتنمية البشرية، والإصلاح المؤسساتي وإصلاح التعليم، بالإضافة إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على البيئة تعزيزا لمفهوم التنمية المستدامة، أما بالنسبة للجيل الثالث من الإصلاحات فقد ظهر في أواخر التسعينات فقد حاول التركيز على مفهوم **الحكم الراشد** الضروري لبدء تنفيذ سياسات موجهة نحو اقتصاد السوق، كما ظهر مفهوم جديد هو **تطوير القدرات اللازمة لتحسين عمل الإدارات الوطنية**، وأدى هذا التطور لمقاربة الإصلاح الاقتصادي لان يصبح نموذجا للديمقراطية ورمزا للحرية السياسية و الاقتصادية وكذلك المرجع الوحيد

الذي يعبر عن الشرعية الدولية. دون أية خلفية نظرية تحكم هذه البرامج، الشكل التالي يوضح الأجيال المتعاقبة للإصلاح الاقتصادي ومحتوى كل جيل.

الشكل رقم (02): الأجيال المتعاقبة للإصلاح الاقتصادي

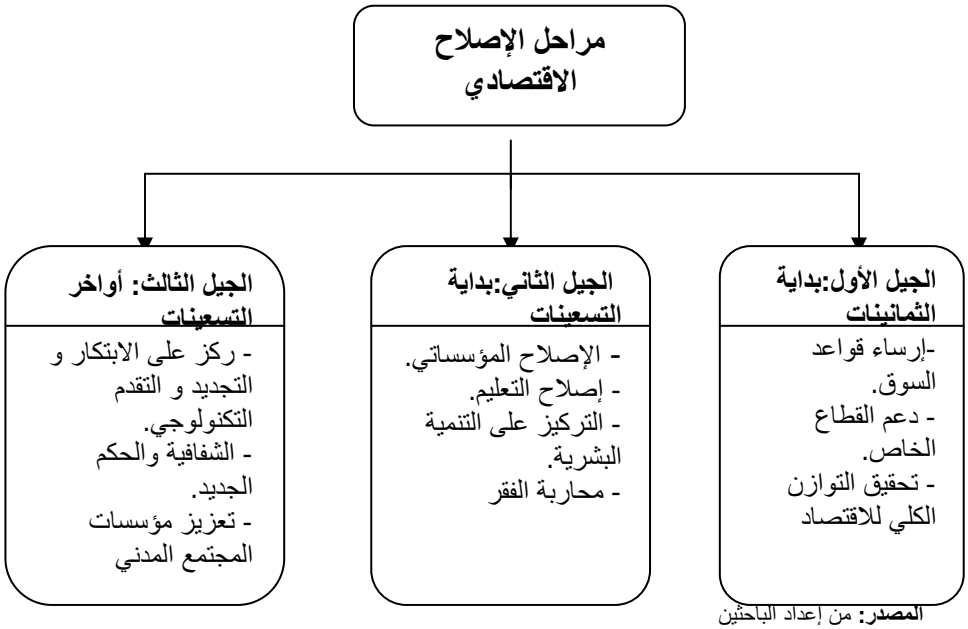

المصدر: من إعداد الباحثين

3. الأساس النظري لسياسات وفاق واشنطن[8]:

تستند برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي، فبرامج التثبيت الاقتصادي تنطلق من التحليل النيوكلاسيكي للصلة القائمة بين تراكم الديون والآليات الضرورية التي يتعين تنفيذها لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أما سياسات التعديل الهيكلي فتنطلق من التحليل الكلاسيكي في تخصيص الموارد ورفع كفاءتها.

1.3. النموذج النقدي لميزان المدفوعات

تمت صياغته من طرف الاقتصادي جون جاك بولاك، وينطلق من مقاربة مفادها أنه كلما ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا مفرطا كلما أدى ذلك إلى نقص في الموجودات الخارجية للبلد وفق النموذج التالي:

الكتلة النقدية M هي دالة في الدخل Y ..... (1)

$$M=f(y)$$

$$\Delta M_S = K\Delta Y$$

التغير في عرض النقود ΔM_S = مقلوب دوران K مضروب في التغير في الدخل ΔY

$$w = mY.....(2)$$

w : الطلب على الواردات = m الميل الحدي للواردات مضروب في الدخل Y.

$$\Delta M_S = \Delta D + \Delta R$$

التغير في عرض النقود ΔM_S = التغير في الائتمان المصرفي ΔD + التغير في الاحتياطات ΔR

$$\Delta R = X - M + K$$

التغير في الاحتياطات الأجنبية ΔP = الصادرات X - الواردات M + تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي K.

يقترح هذا النموذج إتباع سياسة انكماشية عن طريق وضع حدود عليا للائتمان المحلي وذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام، وإلغاء الدعم المقدم من الحكومة للأسعار والمؤسسات العاجزة، رفع الصادرات بتخفيض قيمة العملة المحلية تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص بهدف زيادة الإنتاج الإجمالي وإزالة التشوهات عن السوق.

وأثبتت التجارب أن هذا النموذج غير صالح تطبيقه على الدول النامية للأسباب التالية:

- عدم إمكانية زيادة الصادرات لضعف الهيكل الإنتاجي، وانخفاض مرونة الطلب، كما أن سياسة تخفيض قيمة العملة أدت إلى أثار عكسية وجانبية .

- تتعرض الدول النامية إلى صدمات خارجية مثل تدهور أسعار الطاقة وأسعار الفائدة العالمية هذا الذي لم يعالجه هذا النموذج لتركزه على المسائل الداخلية فقط.

2.3. نموذج الامتصاص

تفسر هذه النظرية أساسا العجز الخارجي من زاوية تحليل الفكر الكينزي إذ تعتبر أن العجز راجع بالدرجة الأولي إلى فائض في الطلب العام على النحو الذي توضحه المعادلات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يأخذ الميزان التجاري الشكل التالي:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

$$A = C + I + G$$

حيث أن A: قدرة المجتمع على امتصاص الإنفاق (الطاقة الاستيعابية).

إذن:

$$X - M = Y - A$$

حسب هذا النموذج لتحقيق فائض في الحساب الجاري لا بد أن يتجاوز الدخل الوطني الطاقة الاستيعابية للمجتمع $Y \rangle A$.

و بالتالي لإنقاص الطاقة الاستيعابية A لا بد من إنقاص الاستهلاك العام والخاص C، والاستثمار العام I، الإنفاق الحكومي G، إي إتباع سياسة انكماشية نظرا لصعوبة زيادة الدخل الوطني Y في الدول النامية.

3.3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية الجديدة [9]

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يوضح أنصار الانتقائية أن السوق يسهل تخصيص وتوزيع المنتجات، غير أنه لا يمكن استبعاد حدوث الخطأ، كما تحدد الدولة والمؤسسات المشاركة دور تصحيح اختلال السوق، وجهة نظرها أنه لا يمكن إن يكون التعديل نمطيا بل يجب أن يتأقلم مع خصوصية كل بلد، والتالي الاعتراف بأهمية الخصائص الهيكلية والمؤسساتية للمجتمعات، وذلك لإنجاح سياسات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فما ينطبق على المكسيك ليس بالضرورة صالح لمصر مثلا، لأن كل بلد لديه خصائصه ويتمتع بميزة تنافسية.

- يوضح أنصار التعديل بوجه إنساني التابع لمنظمة اليونيسيف الآثار الاجتماعية الخطيرة لما بعد التعديل الهيكلي، لا سيما الشعوب الأكثر فقرا وهشاشة.

- يعتبر الراديكاليون (التابعين والماركسيين الجدد) بأن العلاقات الاقتصادية والمالية العالمية موجهة لصالح الدول المتقدمة نظرا لتدهور شروط التبادل كما أنها تحافظ على تخلف الدول، بالإضافة إلى أنها وسيلة لتقوية الهيمنة الخارجية، من هذا المنظور يرفض الراديكاليون برنامج التعديل ويطرحون مركزا ذاتيا للتنمية يعمل على تخفيض أو إلغاء أسباب التبعية.
- عرف التفكير البنيوي حقبتين، بحيث تم التركيز في الحقبة الأولى على المشاكل الهيكلية معتمدين على دراسات تجريبية لإبراز أن غالبية دول الجنوب لا تحمل نفس تركيبة النهج النيوكلاسيكي وان عمل الاقتصاد لا يسير وفق المخطط النقدي الذي يتطلب وجود أسواق تنافسية كفئة، ومرونة في الأسعار، حرية انتقال عوامل الإنتاج ...الخ، لكن هذه الأسواق قائمة ومتطلباتها غير محققة في الاقتصادية النامية لاسيما أفريقيا، كما يرفض التفكير البنيوي مبدأ هذه المدرسة التي تنص على أن الادخار هو مصدر الاستثمار وكذلك الآلية النقدية على إن التضخم يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

أما بالنسبة للحقبة الثانية يعتمد انتقاد الفكر البنيوي الجديد على أن قدرة السياسات الكلاسيكية الجديدة للتعديل تؤدي إلى التنمية عبر التقلص النقدي هذا الأخير يؤدي إلى الكساد التضخمي كما إن ارتفاع أسعار الفائدة أو المنفعة الناتجة عن تحرير الأسواق يمكن إن يكون له تأثير سلبي على الاستثمار ويقود بالتالي إلى تخفيض الإنتاج على المديين القصير والمتوسط.

إن مجموعة هذه النتائج والانتقادات هي التي طورت الاتفاق حول ما بعد التعديل.

المحور الثاني: واقع الدول النامية ما بعد التعديل

تبنت معظم الدول النامية مخطط وفاق واشنطن، الذي من المفروض أن يقودها للخروج من دائرة التخلف، لكن حصل العكس فقد قادها إلى طريق مسدود يحافظ على تخلفها بدرجة كبيرة ويعمق من تبعيتها، الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة الانتقادات الموجهة لهذه البرامج، مما دفع المؤسسات المالية الدولية إلى إدخال تعديلات في كل مرة مع الحفاظ على قلب النموذج الليبرالي، هذا كله يدفعنا إلى التساؤل حول دوافع تحويل برامج التعديل الهيكلي إلى ما بعد التعديل الهيكلي وهل يشكل هذا التحول متغير لغوي بسيط أم متغير يجب فهمه بعمق.

1. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإصلاح الاقتصادي

جاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي كارثيا على معظم الدول النامية وعلى جميع الأصعدة.

1.1.الصعيد الاقتصادي: تشير العديد من الدراسات إلى أن تطبيق نتائج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي أثبتت إن احتمال حدوث تنمية حقيقية على المدى الطويل أمر مشكوك فيه، فعلى سبيل المثال تبين الدراسة التي قدمها Nsouli(1993) حول أداء 30 بلد من أفريقيا جنوب الصحراء قبل وبعد الإصلاحات، والبنك الدولي سنة 1994 فيما يتعلق بتأثيرات برامج التعديل الهيكلي على 29 من بلدان أفريقيا الجنوب الصحراء أن هذه الدول عرفت تدهورا في الميزان التجاري، وسياسات الإصلاح لم تفلح في وضع الدول على نهج النمو المستديم ومحاربة الفقر فقد سجل تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كل من النيجر والسنغال سنة 1993 إلى أقل ما كان عليه في السنوات الماضية وهو الحال نفسه لبقية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد قدر متوسط نمو المعدل السنوي في كل من الغابون وغينيا بأكبر من 10% ويتعدى 50% في أوغندا للفترة 1984-1994، كما سجلت الصادرات معدلات نمو سنوية سالبة خلال الفترة 1980-1993 [10]، على هذا الأساس فإن

السبب وراء استبعاد حدوث تنمية في المدى البعيد يعود إلى[11]:
- أن تراكم النتائج السلبية في المدى البعيد، ستؤدي لا محالة إلى الحد من فرص التنمية نتيجة الانعكاسات الناتجة عن الانكماش المالي وتقليص فرص التعليم والصحة، والإنفاق على الضمان الاجتماعي مما يؤثر على قدرة المجتمع على تكوين مزايا تنافسية.
- تقوم السياسات الليبرالية الجديدة على مبدأ أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل جميع المشكلات وأن السوق وحده الكفيل بإحداث النمو، غير إن الواقع اثبت حدوث ترجع في معدلات النمو، وزيادة تهميش الدول الفقيرة وتراجع مؤشرات التنمية البشرية.
- أدى التراجع في دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و فسح المجال أمام نشاط القطاع الخاص المحلي والأجنبي، إلى تعميق تبعية وارتباط الاقتصاديات النامية بالاقتصاد العالمي وتحويلها إلى أسواق لتصريف مختلف المنتجات الغربية باهظة الثمن مقابل تصدير المواد الأولية والموارد البشرية بثمن زهيد.
- بينت دراسات لـ: دولف فان درهوفن انه لابد من الاعتراف بتكاليف الخصخصة التي فاقت تكاليفه أكثر مما كان مقدرا لها ونادرا ما أدت دورا في الاستقرار على الرغم من افتراض دور لها من هذا القبيل، وبالتالي لا يوجد ما يبرهن على أفضلية القطاع الخاص عن القطاع العام و إنما يتوقف على البيئة الاقتصادية [12].

2.1. الصعيد الاجتماعي: حسب مؤسسة" هيراتج فاونديشن "فإنه خلال الفترة 1965 - 1995 وجد أن مجموع 89 دولة اقترضت من صندوق النقد الدولي، 48 دولة ليست بحال أحسن مما كانت عليه و 32 دولة أكثر فقرا، ويشير تقرير منظمة التعاون الدولي للتنمية والتضامن أن زامبيا وبعد إتباعها لوصفة صندوق النقد الدولي قدر الدخل السنوي للفرد بـ 350دولار وأن 80% من الشعب يعيش في فقر مطلق، والشكل التالي يوجز لنا نسبة من يعيشون على اقل من دولار.
والشكل التالي يبين لنا حقيقة الفقر ومدى انتشاره في مختلف دول العالم للفترة 1981-2001

الشكل رقم(03): نسبة من يعيشون على أقل من دولار امريكي في اليوم

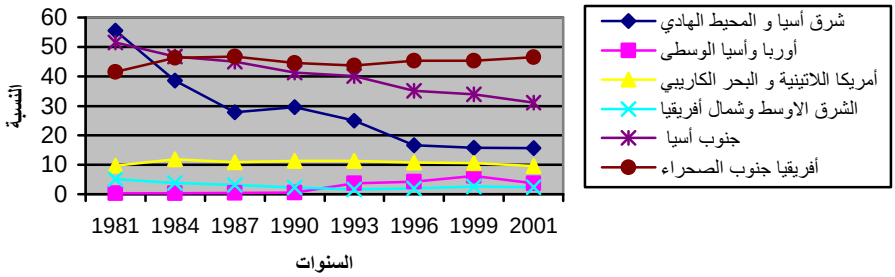

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات تقرير : التنمية وتخفيض أعداد الفقراء النظر إلى مافات و التطلع لما هو آت ، الاجتماعات السنوية للبنك الدولي 2004 عن موقع: www.worldbank.org

يلاحظ من الشكل أعلاه أن دول أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا ينتشر فيها الفقر بنسبة كبيرة حيث تتراوح نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم ما بين 35 % -50 % ،بينما تقل هذه النسبة في كل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد خلصت دراسة قامة بها مؤسسة" ديفالوبمنت "الأمريكية حول تمويل الصندوق لـ 38دولة في العقدين الأخيرين، إذ أن معظم الدول شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة وانخفاض في

الأجور، وتراجع المساواة في التوزيع الدخول، وازدياد الفقر وخفض الإنفاق الاجتماعي مقابل ارتفاع خدمات الدين، وبالتالي قد غيرت هذه البرامج خريطة الطبقات الاجتماعية وفق المخطط التالي:

شكل رقم (04): تشكيلة الطبقات الاجتماعية بعد الإصلاح الاقتصادي

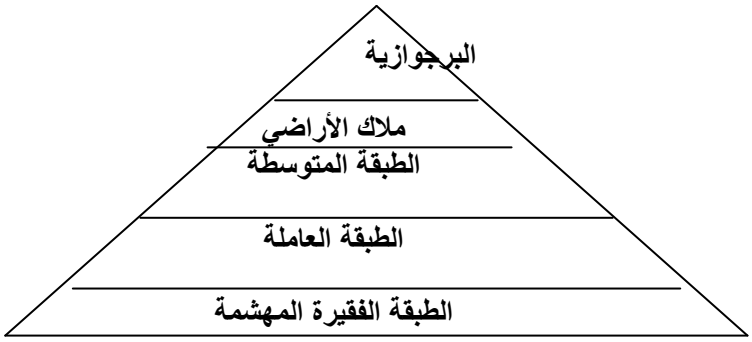

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا **على** غازي الصوراني، الليبرالية المستبدة ،تأليف رمزي زكي،2003،عن موقع: www.kefaya.com

- **الطبقة البرجوازية:** خدمت هذه السياسات بعض الشرائح على حساب الشرائح الأخرى لنفس الطبقة، وأكثر شريحة تضررت هي البرجوازية الصناعية لأنها تضررت من جراء المنافسة الحادة مع المنتجات الرأسمالية نظرا لسياسة الانفتاح، فقد تحولت أعداد معتبرة من هذه الشريحة إلى البرجوازية التجارية التي تعد الركيزة الأساسية لنظرية الليبرالية الجديدة.
- **الفلاحين وملاك الأراضي**: تحسنت أحوال كبار ملاك الأراضي في حين تدهورت ظروف صغار الملاك وفقراء الفلاحين.
- **الطبقة المتوسطة**: تنقسم إلى ثلاث شرائح تمثل الشريحة الأولى أصحاب الدخول المرتفعة وقد تحسنت أوضاعهم نوعا ما، وفي كل الحالات لم تتدهور، أما الشريحة الثانية فهي أصحاب الدخول الثابتة وسجلت تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل ملموس،وتأتي في الأخير شريحة صغار الموظفين وهي أكثر الشرائح تضررا.
- **الطبقة العاملة**: تحملت هذه الطبقة تكاليف باهظة فارتفعت نسبة البطالة بفعل سياسة الخصخصة وتراجعت الأجور العمالية.

الطبقة الفقيرة المهمشة: وهي العمالة التي تنشط في القطاع غير الرسمي، وتتسم بالدخل الضعيف جدا، وغير مؤمن وبسبب إلغاء الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية حولتهم إلى عاطلين ومتشردين ومجرمين[13].

3.1.الصعيد السياسي: يقول رمزي زكي" أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة."

فقد أدى التطبيق الصارم لسياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تغيير شكل طبيعة الدولة فهو يهدف إلى إضعاف قوة جهاز الدولة واستنزاف حجم الفائض الاقتصادي للدولة عبر آليات الديون الخارجية.

كما ساعدت هذه السياسات ظهور اقتصاد الظل وأصبح للمافيا المحلية دورا رئيسيا في الهيمنة على أهم فروع الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية كما أصبحت هذه البلدان شبه

محمية وتابعة سياسيا واقتصاديا للدول الرأسمالية، وفقد سيادتها في اتخاذ القرار في أكثر من 100دولة نامية وإن كانت في الأصل سيادة ظاهرية تم تغييرها بحكومات ديمقراطية زائفة.

2. الأطر الإستراتيجية لمحاربة الفقر[14]: أمام ارتفاع الانتقادات أعلنت المؤسسات المالية الدولية عن تبني مقاربة جديدة قادرة على حل المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مع تخفيض نسبة الفقر، ترجمت بتبني إطار للتنمية المتكاملة في إطار الأطر الإستراتيجية لمحاربة الفقر التي تأخذ ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- تنمية تحمل المسؤولية ومشاركة الفقراء في المؤسسات وفي العمليات التي تهمهم مباشرة.
- توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء بتسهيل تشكيل الأصول المادية والبشرية.
- ضمان الأمن وتحسين قدرة الفقراء للتصدي للصدمات المرتبطة باضطرابات البيئة الاقتصادية، الاجتماعية...إلخ

غير أن عملية المشاركة التي يقوم عليها المخطط تعتبر ضيقة ومحدودة بسبب ضعفها الداخلي والتأثير القوي للمؤسسات المالية الدولية في تشكيلة الاختيارات الممكنة.

خلاصة القول إن هذه الأطروحات لا تخرج عن إطار التعديل الهيكلي المفروض منذ سنوات لكن الرهان كبير كونها تطمح إلى فرض نفسها ضمن إطار محبذ من خلال تخفيف الديون وتقديم المساعدات الدولية.

.3. الشراكة من أجل التنمية: ركزت الانتقادات الموجهة لسياسات الإصلاح الاقتصادي أنه كان وما زال لحد الساعة مفروضا من فوق، وكان رد بعض خبراء حكومات الدول السبع الذين يرون أن طريقهم هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية وأنها ذات قيمة عالمية، حيث طرحوا مفهوم جديد" تخصيص الإصلاحات "وحسب هذا المفهوم ينبغي على الدول نفسها تحديد أولوياتها و تحديد برامجها بإتباع طريق الشراكة الكلية للمجموعة الدولية حيث طرحت فكرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا من هذا المفهوم.

تركز هذه المبادرة الإفريقية الجديدة على وضع إطار شامل لمحاربة الفقر في أفريقيا من خلال العناصر التالية:

- توفير السلام والديمقراطية والحكم الجيد باعتبارها شروط مسبقة للاستثمار النمو وتخفيض مستوى الفقر.
- تطوير شراكات أكثر إنتاجا بين أفريقيا وشركائها.
- تطوير أنظمة التعليم والبيئة وتحسين خدمات الرعاية الصحية.
- اعتماد المبادرة على القطاع الخاص وعلى التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي.

المحور الثالث: الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية

منذ سنة 1989 اتجهت معظم الدول العربية إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في ضوء توجيهات ورعاية المؤسسات المالية الدولية كإحدى الخطوات الأساسية لعلاج المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول على خلفية أزمة الديون الخارجية وأزمة النظام النقدي الدولي...الخ، وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

2. تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية

أصبح الإصلاح الاقتصادي من أهم الأطروحات التي جذبت الفكر الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين باعتباره يفسر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتصحيحات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق مضمون الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ويمكن الوقوف على أهم نتائج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية والاستدلال بمدى نجاحها أو فشلها في تحقيق التنمية المنشودة من خلال استعراض ما تحقق في مجالات النمو، الديون الخارجية، والفقر...الخ.

1.2. مدى انسجام الإصلاح الاقتصادي مع أولويات المجتمع: تتميز الاقتصاديات العربية بميزة أساسية انعكست سلبا على التوازنات الاقتصادية ، لعب فيها النفط موردا أساسيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في كافة الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط، ويمكن استعراض أهم نتائج الإصلاح الاقتصادي ومدى انسجامها مع أولويات المجتمع من خلال رصد ما تحقق على صعيد النمو الاقتصادي، معدل نمو الإنتاجية والتشغيل.

أ. النمو الاقتصادي: عرفت الدول العربية تراجع في أدائها الاقتصادي للفترة 1980-2003 مقارنة بما حدث في فترة السبعينات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وما رافقها من توسع في الاستثمار وتحسين مستويات المعيشة، ومع مطلع التسعينات أين تزايدت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية استمرت الدول العربية في أدائها الضعيف، إذ تشير البيانات المتاحة من المصادر المتعددة إلى أن معدل النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي قد عرف تحسنا ملحوظا على النحو الذي يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (05) : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية للفترة 1993-2003

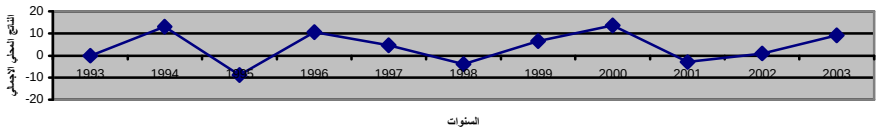

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي عن موقع: www.amf.org.ae

من واقع أرقام الشكل أعلاه يتضح إن معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار حيث أن هذه الدول حققت معدلات نمو عالية في بعض السنوات حيث وصل إلى 13.6% سنة 2000 لتنخفض سنة 2001 إلى -2.9 %، ليرتفع بعد ذلك في سنة 2003 إلى 9.1% ، كما تتفاوت الدول العربية في مستويات دخل الفرد، وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الفترة عرفت ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولعل السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار هو ارتباط الاقتصاديات العربية بأسعار النفط الدولية وفشلها في خلق قطاع استراتيجي موازي في أهميته لقطاع النفط [15].

أما فيما يخص معدل نمو الإنتاجية فقد كانت سالبة منذ الثمانينات، وبدرجة كبيرة في الدول المنتجة للنفط، وإذا قسمنا الدول العربية إلى ثلاث مجموعات بقدر مساهمة النفط في ناتجها الإجمالي وتضم كل منها 3/1 قوة العمل العربية وبمقارنتها مع دولتين مثل كوريا الجنوبية والأرجنتين سنجد إن الإنتاجية في الدول العربية الغنية بالنفط تتعدى ما يقارب نصف الناتج في بلدي المقارنة بينما ينخفض مؤشر الإنتاجية في الدول متوسطة الثراء والأفقر نفطيا إلى السدس والعشر[16] على التوالي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): الإنتاجية في البلدان العربية

الشكل 7-5
الناتج القومي الإجمالي للعامل (بالألف دولار) في البلدان العربية وكوريا الجنوبية والأرجنتين، 1997

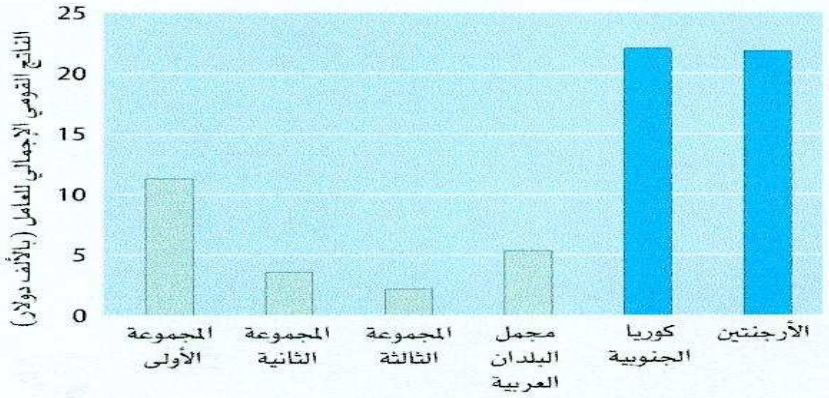

المصدر: حسب من بيانات من البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1998 .

ويعود السبب الرئيسي وراء انخفاض الإنتاجية في الدول العربية إلى بطئ معدلات نمو التراكم الرأسمالي وعدم كفاءة القوى العاملة.

ب.نتائج التحول الهيكلي في الدول العربية[17]**:** في ضوء الدراسة المعدة من طرف علي عبد القادر فيما يخص الطرق الكمية لتحليل للأداء التنموي في الدول العربية للفترة 1960-1998 باستخدام دخل الفرد بالمكافئ الشرائي لعام 1985، فقد عرفت الدول العربية مساهمات منخفضة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، ففي الجزائر مثلا انخفض نصيب قطاع الزراعة من 14.8% سنة 1965 إلى 10.3% سنة 1998، كذلك مصر والأردن عرفتا انخفاض من 28.6% و 15.4% على التوالي إلى17.7% و 3% . كما أخفقت الدول العربية في تحقيق التحول الهيكلي في قطاع الصناعة فيما عدا الدول العربية المصدرة للنفط التي سجلت زيادة دخل الفرد عن القيمة المحددة، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فمعظم الدول العربية تمكنت من تحقيق التحول الهيكلي باستثناء السودان واليمن، وجزر القمر.

ج. البطالة: لم تتمكن الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية من خلق فرص عمل كافية لاستيعاب العمالة على الرغم من النمو الاقتصادي المحقق الذي بلغ في المتوسط 3.5% سنة 2000[18]، والجدول التالي يوضح لنا حقيقة فشل الدول العربية في احتواء وخلق فرص العمل.

جدول (01): معدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	1990	2000	2001
الجزائر	19.8	29.9	27.3
جمهورية مصر العربية	8.6	7.9	9.2
الأردن	16.8	13.7	13.1
المغرب	12.1	13.7	13.0
تونس	16.2	15.9	15.0

الجمهورية العربية السورية	**--**	**--**	**11.2**
اليمن	**--**	**11.5**	**--**
المملكة العربية السعودية	**--**	**--**	**4.6**

المصدر: بتول شكوري،الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، بيروت 2004 عن موقع: www.apf.org

من الجدول أعلاه يتضح جليا أن معدلات البطالة في الدول العربية عرفت ارتفعا ملحوظا خاصة بحيث وصلت إلى 27.1 % سنة 2001 في الجزائر و13% في المغرب، الأمر الذي يوحي بحقيقة أن الدول العربية لم تستطع استيعاب النتائج الناجمة عن خوصصة المؤسسات العمومية ما نجم عنها من تسريح العمال، ولم تتخذ إجراءات سريعة لخلق فرص العمل، فضلا عن عدم توافق مخرجات الجهاز التربوي والتعليمي مع متطلبات السوق ومؤسسات التعليم.

2.2.انعتاق المجتمع من التبعية: يعرف دوسانتوس التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد بلد ما مرتبطا بتنمية أو توسع اقتصاد بلد أخر، فالتبعية هي إحدى صور الارتباط القسري تنطوي على علاقة تبادل غير متكافئ يستنزف بمقتضاها الطرف القوي الفائض الاقتصادي للطرف الآخر الضعيف، ويمكن قياس درجة تبعية مجتمع ما من خلال مراعاة عنصرين أساسيان هما[19]: البنيان الاقتصادي للمجتمع، والعلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي باعتماد على مؤشرات عديدة نوجز منها ما يلي:

أ.العجز في الموازنات العامة والمديونية.

ب.التبعية التقنية.

ج. نسبة تغطية الصادرات للواردات:

أ.عجز الموازنات العامة والمديونية الخارجية: سجلت الدول العربية عجز متواصل في موازناتها العامة منذ سنة 1993، بحيث قدر بـ-33943 مليون دولار، واستمر العجز إلى غاية سنة 2002 حيث قدر ب -21655 مليون دولار، ليحقق بعد ذلك فائضا قدره 6564 مليون دولار سنة 2003، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى ما تقتضيه سياسات الإصلاح الاقتصادي من تقييد النفقات العامة وتراجع الدور الاجتماعي للدولة ، والشكل التالي يبن العجز والفائض في الموازنات العامة للدول العربية للفترة 1993-2003.

الشكل رقم (07): الفائض و العجز في الموازنات العامة للدول العربية للفترة 1993-2003

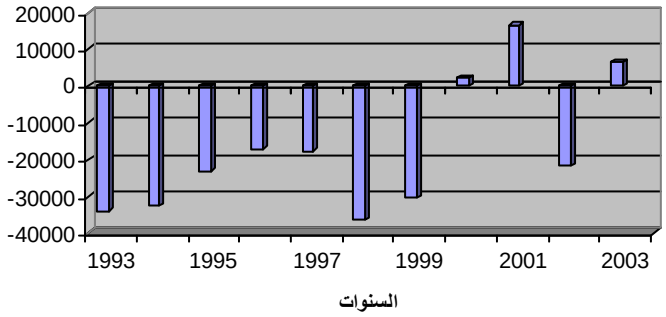

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي عن موقع:www.amf.org.ae

ومع تتالي العجز في الموازنات العامة للدول العربية تراكمت الديون الخارجية وتفاقمت أعبائها بشكل كبير وفقا للتقرير الاقتصادي العربي فإن إجمالي الديون الخارجية العربية قد قدر في نهاية سنة 2000 بـ144 مليار دولار، متراجعة عن مستواها عام 1995بـ 9.6% وإذا ما أضفنا لها ديون دول مجلس التعاون الخليجي وديون العراق وليبيا يصبح إجمالي الديون العربية الخارجية حوالي 325 مليار دولار [20]، وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 إلى أن الديون الخارجية العربية خلال عام 2003 قد ارتفعت بنحو 4.7% ، و يلاحظ إن وتيرة ارتفاع الدين قد سجلت انخفاضا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية: برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي اتبعتها هذه الدول، ارتفاع أسعار النفط العالمية وكميات تصديره من هذه الدول، وارتفاع قيمة الدولار.

ب. نسبة تغطية الصادرات للواردات: تقيس مدى قدرة الصادرات على الوفاء باحتياجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر للاستدانة، و تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير، وكلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على زيادة في درجة التبعية، وقد تم تحديد منطقة الانتقال بالمدى 60%-80% أي الدولة التي لا تغطي صادراتها أكثر من 60 %من وارداتها تقف على مشارف منطقة التبعية في حين الدول التي تغطي صادراتها بين 80 %-100% تقف على مشارف منطقة الاستقلال، والجدول التالي يبين نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية في الدول العربية للفترة 1993-2001:

الجدول رقم (02): نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الوردات السلعية

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة %	112.83	116.76	115.02	128.09	128.04	98.33	125.23	171.41	151.13

القيم الرمزية للمؤشر	50	50	50	50	50	50	60	50	50

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي،عن موقع: www.amf.org.ae

من واقع أرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن الدول العربية طبقا لهذا لمؤشر تقع ضمن منطقة التبعية إذ لا تغطي صادراتها أكثر من 50% من وارداتها، ثم تحركت الدول العربية ضمن منطقة مشارف التبعية سنة 1998 بحيث أصبحت قيمة المؤشر 60% ثم إلى 50 % سنة 1999، الأمر الذي أدخلها مرة أخرى في منطقة التبعية.

ب. التبعية التقنية: يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد اقتصاد بلد ما على الدول الصناعية المتقدمة في الحصول على العناصر الحيوية للقدرة التقنية ،الأمر الذي يجعلها موضع تبعية وارتباط غير متكافئ تغلب عليه سيطرة الدول المصدرة للتقنية وتجسيداتها المادية والبشرية[21]، ويتم استخدام مؤشرات عديدة لقياس تبعية بلد ما في مجال البحث و الابتكار التكنولوجي أهمها مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير (كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

تبدو العلاقة وطيدة بين التنمية و القدرة امتلاك التقنية واستيعابها، وهو أمر يجب أن يكون جوهر عملية التنمية.فالتنمية والنمو السريع لا يعتبران شيئين متناظرين، والفرق بينهما هو القابلية لاستيعاب التقنية، فليست درجة التحرير الاقتصادي ولا عمق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي هي وحدها الفارق بينهما، بل اتجاه وكثافة استخدام التقنية هو العامل الفارق بين النجاح والفشل في عملية التنمية.

وبناءا على الإحصائيات المستقاة من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية وتقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 يلاحظ أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يتجاوز نسبة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر، بحيث يشكل التمويل الحكومي مصدرا أساسيا لتمويل البحث والتطوير بنسبة 89%، ومما لا شك فيه أن محدودية التمويل تعد السبب الرئيسي وراء محدودية النشاط الابتكاري في الدول العربية وتبعيتها التقنية للدول المتقدمة هذه الأخيرة التي يصل فيها الإنفاق على البحث والتطوير إلى 3% من الدخل الوطني الإجمالي.

2.3.توفير مقومات النجاح لعملية التنمية البشرية: يعدّ موضوع التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل الفكر الاقتصادي، وتطلعا تسعى إليه كافة الشعوب والأمم فالهدف الأساسي للتنمية هو تحسين حياة البشر بما يحقق الرفاهية والكرامة، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها، فالبشر هم الثروة الحقيقية للمجتمعات، والتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر[22] ، فالعلاقة بين الحرية والتنمية والنمو وطيدة، ومرهونة بمدى توسيع الاختيارات الإنسانية، وهي تشمل أيضًا الحريات الأساسية "السياسية والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع، على هذا الأساس ستقتصر دراستنا في مدى توفير برامج الإصلاح الاقتصادي لمقومات التنمية البشرية على مؤشرين أساسين هما: إدارة الحكم، والفقر البشري.

أ. مؤشر إدارة الحكم: يكتسي مؤشر إدارة الحكم أهمية كبيرة في الدلالة على تحرر مفهوم التنمية من الجانب الاقتصادي و التركيز على مؤشر رفاهية مركب، من هنا فكشف النقاب

على مؤشرات إدارة الحكم في الدول العربية لا يمكن أن يتأتى بمعزل عن تحديد طبيعة ونوعية المؤسسات المتواجدة في هذه الدول على اعتبار أنها عنصرا فعالا في ترسخ مبادئ الحكم الرشيد .وتضم هذه المؤشرات ما يلي[23]:

- مؤشر التمثيل والمساءلة: يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية، حرية الصحافة، الحريات المدنية والحقوق السياسية، شفافية القانون وتتراوح تقديرات هذا المؤشر بين -2.5 سيء و+2.5 جيد،
- مؤشر الاستقرار السياسي: يعبر هذا المؤشر عن طبيعة المناخ السياسي السائد ومدى الشعور بإمكانية زعزعة الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية.
- مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، ونوعية البيروقراطية وكفاءة الموظفين المدنيين، فضلا عن استقلال الإدارة عن الضغوط السياسية.
- مؤشر عبء الضبط: يقيس مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئة سياسات متعددة.
- مؤشر سيادة القانون: تتراوح تقديرات هذا المؤشر بين -2.5 و+2.5 درجة والقيم العليا هي الأفضل.
- مؤشر الكسب غير المشروع: ويقيس إدراك الإفراد وشعورهم بالفساد من خلال ممارسة السلطة العامة من أجل الكسب الخاص. والشكل الموالي يبين لنا نوعية المؤسسات في الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى

الشكل رقم(08): نوعية المؤسسات في الدول العربية موزعة وفق مستوى التنمية البشرية

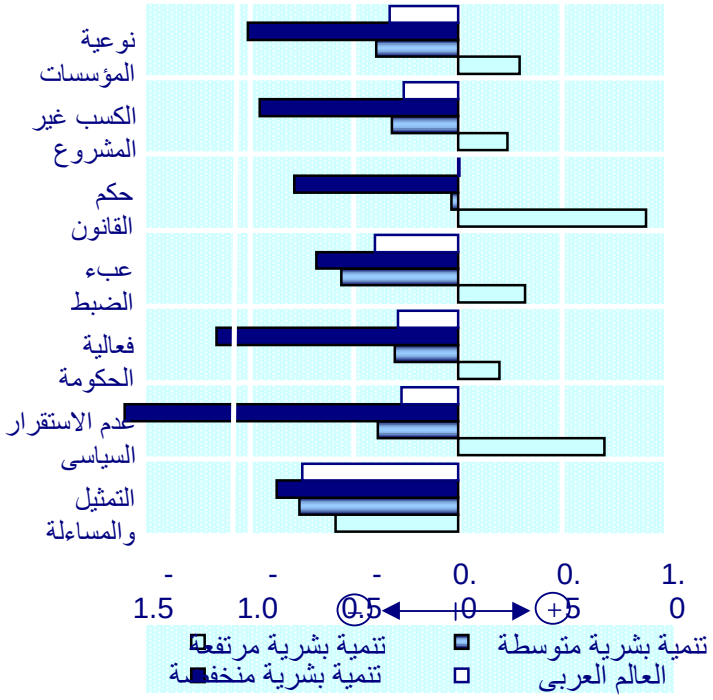

المصـــدر: تقريـــر التنميـــة العربيـــة الإنســـانية لســـنة 2002، مركـــز التميـــز للمنظمـــات غيـــر الحكوميـــة عـــن موقع:www.ngoce.org

يتضح من الشكل أعلاه أن الدول العربية تحتل أدنى مستويات إدارة الحكم مقارنة بباقي دول العالم المختلفة، فسكان الدول العربية أقل استمتاعا بالحرية المدنية والحقوق السياسية، كما أن المشاركة السياسية دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم وانطلاقا من البيانات المستقاة من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية لسنوات 2000،2002،2004، فأن مؤشر التمثيل والمساءلة في الدول العربية لم يتعدى -1.80 إذ قدر سنة 2000على سبيل المثال في مصر -0.81 ثم سجل تدهورا بعد ذلك خلال سنتي 2002 ليقدر -0.88 سنة 2002 و-1.04 سنة 2004. وهو الحال نفسه لباقي الدول العربية.

كما يشير تقرير البنك الدولي لسنة 2005 فيما يتعلق بأخر التطورات والأفاق المستقبلية الاقتصادية أن التقدم في الإصلاح الهيكلي لا يواكب التقدم المحقق على مستوى العالم (أنظر الملحق رقم 01) فعلى الرغم من التقدم المحقق في مجال الإصلاح التجاري بحيث انخفض متوسط التعريفات الجمركية من 22% سنة 2000 إلى 15% سمة 2004 إلى أن الدول العربية قد تراجعت في مختلف نواحي الإصلاح القضائي والسياسي وإصلاح إدارة الحكم.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 أن منظمات المجتمع المدني شهدت مزيدا من التضييق القانوني والعملي إذ صدر بأحد البلدان العربية قانون للمنظمات الأهلية أعتبر مضيقا لنشاط المنظمات غير الحكومية و يتراوح موقف السلطات العربية من منظمات المجتمع المدني بين الرفض والحرية المقيدة أما الإعلام فقد عرف جز من التحرر.

ب. مؤشر الفقر[24]: يعرف الفقر على أنه عدم كفاية الدخول وانعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية وضعف الرعاية الصحية، وتعد عملية قياس الفقر مرهونة بالغرض المرجو الوصول إليه.

- فقر الدخل: هو توصيف للقدرة على الإنفاق ويعتمد في قياسه على ما يصطلح عليه بخط الفقر، بحث يقسم المجتمع إلى قسمين فوق وتحت خط الفقر، والجدول التالي يوضح نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في عينة من الدول العربية.

الجدول رقم (03): نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في عينة من الدول العربية

الدولة	وفقا للتعريف الدولي لخط الفقر	
		الإجمالي
الجزائر		*23*
جمهورية مصر العربية		23
الأردن		12
المغرب		19
تونس		8
اليمن		25

المصدر: بتول شكوري، مرجع سابق

من واقع أراقم الجدول أعلاه يتبين إن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يقدر ب25% في اليمن ،23% في مصر والجزائر، بينما يقدر في الأردن والمغرب ب 12 % و 19% على التوالي، بينما تنخفض النسبة في تونس.

وتشير الدراسات إلى أن فجوة الفقر في الدول العربية تزداد ويمكن قياسها بالفرق بين خط الفقر المقدر بـ01 دولار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني في اليوم، إذ أن حوالي 30 % من سكان الدول العربية يعيشون بمستوى يتجاوز بالقليل خط الفقر.

- الفقر البشري[25]: مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات أساسية للحرمان هي: مؤشر للحرمان من حياة طويلة صحية، ومؤشر التعليم والمعرفة، أما المؤشر الأخير فيقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق، والجدول التالي يوضح مقياس الفقر البشري ومكوناته في الدول العربية.

الجدول رقم (04): مقياس الفقر البشري ومكوناته في الدول العربية لسنة 2001/2000

الأردن	مؤشر الحرمان من مستوى معيشة لائق	نسبة الأمية للسكان (15+)	احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين	مقياس الفقر البشري
الإمارات	5.5	10.2	6.6	7.96
البحرين	8.75	23.5	3.4	16.59
تونس	6.7	12.4	4	9.11
الجزائر	12	27.9	4.9	19.9
السعودية	8.5	32.2	9.3	22.6
السودان	16.15	23	5.2	17.66
سوريا	21	41.2	27.6	32.2
العراق	10.3	25.6	5.7	18.19
عمان	15.5	42.3	17.9	30.5
فلسطين	29.25	28.1	5.2	25.08
قطر	8.55	13.9	5.2	10.48
الكويت	3.7	18.7	5.1	13.09
لبنان	5.4	17.7	2.6	12.4
ليبيا	8.75	13.9	4.3	10.46
مصر	16.5	19.2	4.5	15.7
المغرب	3.5	44.7	8.6	31.07
اليمن	14.5	50.2	9.4	35.2
الدول العربية	38.5	53.8	19.1	41.84
الأردن	**13.9**	**39.2**	**11.5**	**27.37**

المصدر: هبة الليثي، سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية المنتدى العربي للسكان بيروت عن موقع: www.apf.org.jo

يبين الجدول أعلاه أن حوالي27% من سكان المنطقة العربية يعانون الفقر البشري، كما يلاحظ أن مستويات المعيشة تميل للانخفاض في الغالبية العظمى لسكان المنطقة، ويمكن تقسيم الدول العربية حسب مقياس الفقر البشري إلى أربع مجموعات ،تضم المجموعة الأولى الدول ذات الفقر البشري المنخفض أقل من 10% وتشتمل على الأردن والبحرين، أما المجموعة الثانية فتضم الدول ذات الفقر البشري المتوسط من 10% إلى20% بحيث تقع أغلبية الدول العربية ضمن هذه المجموعة ،في حين تشتمل المجموعة الثالثة على الدول ذات الفقر البشري المرتفع من 20%إلى 30 % وتضم عمان فقط ، وفي الأخير تأتي المجموعة الرابعة وتضم الدول ذات الفقر البشري المرتفع جدا مثل السودان، مصر ...إلخ .
ولعل السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع بعود إلى ارتفاع نسبة الأمية في الدول العربية التي ترتبط بعلاقة طردية مع مؤشر الفقر البشري، إذ تشير الإحصائيات المأخوذة من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية إلى إن معدل معرفة الكتابة والقراءة في الدول العربية يقدر بـ% 60، بحيث سجلت اليمن، المغرب، مصر والعراق أعلى معدلات الأمية بـ 53% و50% و 44% و 43% على التوالي.
يتضح من خلال ما سبق أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي أحد وسائل الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي انطوت على الخصخصة، وتخلي الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية ووصفة تنموية لإنقاذ الدول النامية التي تتخبط في أزمة المديونية والتخلف في ظل الاعتقاد بأن المكاسب الاجتماعية لهذه البرامج ستتجاوز خسائرها، غير أن الواقع العملي أثبت إن هذه البرامج قد أفضت إلى:
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتراجع إنتاجية الفرد العربي.
- زيادة التهميش وانتشار الفقر وتقليص حرية الأفراد وتفاقم حجم المديونية الخارجية العربية.
- ارتفاع معدلات التضخم وما رافقه من اختلالات في موازين العرض والطلب.

2.الجوانب المتكاملة للإصلاح الاقتصادي[26]

قامت الدول العربية خلال السنوات الماضية بالعديد من الإجراءات الرامية إلى إصلاح سياساتها الاقتصادية والتنموية في ضوء التوجيهات التي فرضتها الثنائية النقدية الدولية من أجل تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي ضوء النتائج المخيبة للآمال على صعيد النمو الاقتصادي وما رافقه من تدهور الأوضاع تدني مستوى الخدمات الاجتماعية يمكن القول بأن السبب الرئيسي وراء فعالية ومحدودية برامج الإصلاح الاقتصادي يرجع إلى العلاقات المعقدة بين إصلاح السياسات الاقتصادية و بين الأداء الاقتصادي الذي يمكن تفسيره بتأثير العوامل الخارجية سيما التغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية وعوامل الحوكمة والدور المؤسساتي، على هذا الأساس إذا أريد للإصلاح الاقتصادي أن يكون أكثر فعالية واستقرار في الجوانب الاجتماعية فلا بد له أن يأخذ في طياته أبعاد الإصلاح المؤسساتي ومشاركة المجتمع المدني ويمكن عرض الجوانب المتكاملة للإصلاح الاقتصادي في النقاط التالية:
- الشفافية والمساءلة: تعد هذه القضية مسألة محورية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي على اعتبار أنها تمكن من متابعة أداء وتصرفات الهيئات العامة وبالتالي إمكانية إجراء مساءلة ديمقراطية فعالة تمكن من تصحيح أشكال عدم الكفاءة والتجاوز في المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية.
- الإفصاح المعلوماتي وحرية التعبير: تحتاج عملية الإصلاح الاقتصادي إلى مزيد من الشفافية في نشر المعلومات الاقتصادية السليمة خاصة ما تعلق منها بقضايا الاستثمار و

التشغيل... إلخ، و بالتالي اتخاذ القرارات السليمة، من هنا وجب التأكيد على ضرورة تضافر الجهود وتنسيقها من أجل دعم الصناعة المعلوماتية وتفعيل إسهامها في دعم الجهود الإصلاحية والتنموية، ولا يتوقف الإصلاح على توفر المعلومات السليمة فقط بل يتعدى ذلك إلى علانية القرار، من خلال عرض الحكومة لخططها واستراتيجياتها الإصلاحية والتنموية على الجمهور.

- المجال القانوني والسياسي: ينبغي تهيئة المناخ التشريعي والسياسي الملائم لحماية المستهلكين والمستثمرين بالإضافة إلى حماية الموارد الوطنية وترشيد استخدامها، ولا يمكن إن يتم ذلك إلا من خلال وجود مؤسسات دستورية سياسية مزكاة من طرف الشعب باعتبارها الركيزة السياسية لتحقيق إصلاح اقتصادي فعال.

- تنمية العنصر البشري وتعزيز مشاركة المجتمع المدني: يعد العنصر البشري النواة الأساسية لأي نهضة تنموية وكما يقال في العبارة الشائعة **si la compétence qui fait la déférence** من هنا وجب النظر إلى الإنفاق على العنصر البشري بأنه تنمية للموارد لا استنزاف لها،وبدون هذا التصور يصعب تحقيق و إنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي، وتشير العديد من الدراسات على أن العائد من الاستثمار في رأس المال البشري يفوق بكثير العائد من الاستثمار في رأس المال المادي.

كما يتعين أن يولي الإصلاح الاقتصادي أهمية لمؤسسات المجتمع المدني و العمل على إشراكها في العملية التنموية والحرص على أن تكون العلاقات بين أعضائها و القائمين عليها أفقية وليست عمودية،بحيث تقوم هذه المؤسسات بتفجير الطاقات الذاتية والمعنوية لدى المواطنين وتنمي بداخلهم شعور بالانتماء الوطني العربي الأمر الذي يجعلهم يضحون بالكثير من كماليات الحياة من أجل بناء اقتصادهم.

- توسيع مجالات التعاون العربي بالشكل الذي يحقق تنمية القدرات الذاتية في مجالات التجارة الانتهاج، التكنولوجيا...إلخ.

الخاتمة

يتضح من الدراسة السابقة أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي قد أدت إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب بما يفيد تكريس التبعية والارتباط بالعالم الخارجي، من هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن مقاربة جديدة للصلاح الاقتصادي في الدول العربية والنامية على حد سواء لمواجهة التحديات التي تفرضها مؤسسات العولمة خاصة، وأن ومعظم الدول التي حققت نجاحات في مجال النمو لم تتبع توصيات المؤسسات المالية، آخذين بعين الاعتبار أن عملية الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن لا تتم بمعزل عن إصلاح سياسي وإداري يستهدف رفع كفاءة الأداء انطلاقا من الاحتياجات الموضوعية لتحقيق النمو المنشود في ضوء الاعتماد على الموارد الذاتية وتحليل القيود الحاكمة للأداء التنموي لكل بلد، وبناء علاقات تفاعلية عادلة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي، ضمن هذا السياق تأخذ هذه المقاربة الأبعاد الأساسية التالية:

- البعد الاقتصادي الذي يعتمد على بناء قاعدة اقتصادية متينة تسمح بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات النامية والعربية في ظل إرادة قوية وواعية بأهمية الإصلاح، والعمل على تطهير جهاز الدولة من كافة أنواع الفساد والبيروقراطية، والعمل على الأخذ بآليات السوق وتكييفه مع متطلبات التنمية الذاتية المستقلة.

- ايلاء الأهمية للعنصر البشري من خلال زيادة تدخل الدولة في الشأن الاجتماعي والارتقاء بمستوى خدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والنظر إلى هذا الإنفاق

على انه تنمية للموارد فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم.
- تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية والعربية بصفة خاصة، بما يمكن من إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ويعزز المواقف التفاوضية لهذه الدول فيما يخص مجالات التجارة والاستثمار...إلخ.
- النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية والعمل على خلق ترابط وتكامل للنشاطات العلمية والتكنولوجية ويتم ذلك من خلال تبني برامج وطنية للابتكار والتجديد.

الهوامش

1. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ،عالم المعرفة ، الكويت،1987،ص.216
2.عبد القادر الجبوري، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة باجي مختار، عنابة يومي 29-30 أفريل.2002
3. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة –البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، يومي 20 و 21 مارس 2006، عن موقع:
www.arab-api.org
4.دعوة ناجي الحمداني، الإصلاح الاقتصادي،عن موقع:
www.mafhoum.com
5. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2003،ص.270
6.مقالة بعنوان: المكونات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، عن موقع:
www.ofie.org
7.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق1997 ص 312.
8.قدي عبد المجيد،مرجع سابق،ص .278
9. Nadia Chettab: le Monde Emergent: du PAS au post ajustement ou les prémices de démocratisation de système international ? Dans Journée d'Etude Mondialisation et Stratégies Développement, le cas de l'Algerie, Université Badji Mokhtar, Annaba, 2004.
10.نادر عبد اللطيف، الأبعاد الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي و الإصلاح الاقتصادي بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية 1999.
11.منير الحمش، الجوانب عن موقع: www.mafhoum.com
12.نبيل مرزوق، الخصخصة، أفاقها و أبعادها، دار الفكر المعاصر، 1999، الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي ص.194
13 .غازي الصوراني، الليبرالية المستبدة ،تأليف رمزي زكي، 2003، عن موقع: www.kefaya.com
14. nadia chettab, opcit.
15. بتول شكوري،الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان بيروت 2004 عن موقع: www.apf.org.jo
16. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003،عن موقع: www.undp.org
17. علي عبد القادر علي ، الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط،عن موقع:
www.arab-api.org
18. بتول شكوري، مرجع سابق.
19.إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1989،ص.42
20. عماد طاحون، الديون العربية الخارجية، 2002،عن موقع: www.aljazeera.net
21. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي،مرجع سبق ذكره،ص.204
22.سيد عبد العزيز، التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع،عن موقع: www.islamonline.net
23. إدارة الحكم،عن موقع:www.pogar.org

24. الندوة العربية حول :مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الدول العربية،المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية
بيروت 2002،عن موقع: www.aitrs.org
25. هبة الليثي، سياسات مكافحة الفقر و عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية المنتدى العربي للسكان بيروت عن موقع: www.apf.org.jo
26.محمد العوض جلال الدين،الجوانب المتكاملة للإصلاح الاقتصادي،مجلة المصرفي عن موقع: www.bankofsudan.org

الملحق رقم 01: التقدم في الإصلاح الهيكلي 2000-2004

	الإصلاح التجاري		إصلاح قطاع أنشطة الأعمال وإصلاح النظم التنظيمية		إصلاح إدارة الحكم	
	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح
الهند	5	66	26	54	32	61
الجزائر	..	..	..	..	42	30
البحرين	..	..	..	..	30	17
جيبوتي	60	100	29	11	28	24
مصر	4	76	63	37	36	14
إيران	20	86	57	43	44	61
الأردن	..	..	77	16	42	14
الكويت	81	87	33	9	32	1
لبنان	..	..	..	..	3	10
ليبيا	0	49	62	62	40	42
المغرب	..	..	60	58	37	56
سلطنة عمان	..	..	..	..	31	57
قطر	76	88	52	47	26	35
المملكة العربية السعودية	..	..	17	2	21	..
الجمهورية العربية السورية	1	49	79	74	35	6
تونس	..	..	32	4	36	3
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	23	..
الضفة الغربية وغزة	..	..	42	24	24	79
اليمن	**35**	**71**	**48**	**34**	**30**	**32**
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
أفريقيا جنوب الصحراء	29	21	27	36	34	47
شرق آسيا والمحيط الهادئ	55	49	47	40	41	49
أوروبا وآسيا الوسطى	72	64	52	61	51	54
أمريكا اللاتينية	49	56	39	45	56	46
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)	93	67	89	73	88	65
جنوب آسيا	25	43	49	48	35	55
الشريحة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل (LMIC) (باستثناء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	*38*	*63*	*44*	*47*	*45*	*47*
على مستوى العالم	*50*	*50*	*50*	*50*	*49*	*50*

ملاحظات: قد تتباين فترات التحليل بناءً على المؤشر. فبالنسبة لكل مؤشر، تعكس الحالة الراهنة الوضع الحالي للبلد المعني في الترتيب العالمي للدول على أساس ذلك المؤشر (المركب)، بحيث تشير القيمة 100 إلى بلد لديه "أفضل" السياسات، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد لديه أشدّ السياسات إرهاقا وتقييدا. ويعكس تقدم الإصلاح مقدار التحسّن في تصنيف البلد المعني بين عامي 2000 و2004 (أو الفترة المتاحة)، حيث تشير القيمة 100 إلى بلد حقق أفضل تحسّن في التصنيف، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد أخفق إخفاقا شديدا. تُعرّف دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (LMIC) بأنها دول وصل فيها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى ما بين 765 دولاراً أمريكياً و3035 دولاراً أمريكياً في عام 2003.